منظمة العمل العربية

دراسة حول

تأثير جائحة كورونا / كوفيد-19 على أنظمة الحماية الاجتماعية

تقديم

تعد جائحه كورونا / كوفيد 19 أزمة عالمية ، تأثرت بها كافة الدول دون استثناء بصرف النظر عن أي تصنيف سواء اكانت دول متقدمة أو نامية ، حيث أوجد هذا الفيروس أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد ، وبلا شك تأتي الصحة والحفاظ عليها في المقدمة إضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها الازمة على الاقتصاد والتنمية ونسب البطالة ومعدلات الفقر .

تضمنت غالبية التقارير الدولية التي صدرت لرصد آثار الازمة العديد من البيانات المتعلقة بالأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية وتتباين هذه الأرقام والإحصاءات كلما طال أمد الأزمة، والتي نأمل أن تنتهي قريبا بإذن الله .

وحيث أن كل أزمة يصاحبها تحدٍ فإن أزمة كورونا التي تأثرت بها بلداننا العربية قد صاحبها تحدي حول مدى قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية على التعامل مع هذه الازمة وكيفية تعزيزها باعتبارها حق للجميع وينبغي أن تكون مكفولة لكافة مستحقيها نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به في مواجهة تداعيات جائحة كورونا / كوفيد 19 ، وقد أظهر التطبيق العملي لنظم الحماية الاجتماعية عدد من الإشكاليات من أبرزها:

- هشاشة بعض نظم الحماية الاجتماعية وعدم شموليتها للفئات الأولي بالرعاية.
- مدى قدرة الدول على توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتوسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية و استدامتها.
- أهمية رقمنه أنظمة الحماية الاجتماعية لوصول الدعم إلى المستهدفين والمستحقين له.

إن حجم التحديات الراهنة التي خلفتها أزمة كورونا بلغت حدا لم يعد ممكنا للحكومات بمفردها مواجهتها، وهو ما يستدعي تعزيز تعاون كافة الأطراف وبخاصة شركاء الإنتاج لتجاوز هذه الأزمة و توجيه الاستثمارات والمبادرات بما يعود بالنفع على الفئات المتضررة والفقيرة والمهمشة في مجتمعاتنا العربية.

ولعل تعزيز التعاون القومي العربي لمجابهة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة سيكون له أثر بالغ في التخفيف من آثارها خاصة المتضررين منها العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين في القطاعات الخدمية التي تضررت بشكل مباشر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وقد ثبت أنه كلما توافر التعاون العربي تلاشت الصعوبات والمعوقات وتحققت آمال وتطلعات شعوبنا العربية.

تتضمن هذه الورقة البحثية أبرز التحديات التي تعيشها أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقتنا العربية في ظل التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا وما تقتضيه من حلول ترتقي بمستوى التطلعات، وذلك من خلال المحاور التالية :

- الأول : تأثير جائحه كورونا/ كوفيد 19 على أوضـاع العمل ودور أطراف الإنتاج في تعزيز شـروط العمل اللائق.
- الثاني : إصـلاح وتطوير التشـريعات الاجتماعية و معايير العمل ودورها في مواجهة تداعيات جائحه كورونا / كوفيد 19.
- الثالث : دعم أسس الحوار الفاعل وعلاقات العمل الحكيمة.
- الرابع : أثار جائحة كورونا كوفيد 19على بيئة العمل .

والمنظمة توجه هذه الورقة البحثية المختصـــرة لأطراف الانتاج الثلاثة ومؤســـســـات الضـــمان الاجتماعي في الدول العربية مؤكدة دعمها الكامل والتام لكافة الشركاء الاجتماعيين لعبور هذه الازمة .

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمـــــة

تمثل الحماية الاجتماعية أساساً وإطاراً عاماً لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتعكس قدرة الدول على توزيع الثروة عبر الانفاق العمومي في برامج تضـــمن للأفراد الأمن الاجتماعي دون تمييز ، ويعد الحق في الحماية الاجتماعية شرطا أساسيا لضمان الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة وفق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والحق في التنمية العادلة .

ويعيش العالم اليوم كارثة انسانية لتعرّض أغلب سكانه الى وباء الكورونا المستجد (فيروس كوفيد-19) فبالإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح، وتعرض الفئات الهشة من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأمراض المزمنة والعمال المهاجرين والمنزليين الى مخاطر كبيرة، لا ســـيما العاملين في القطاع غير المنظم .

وستؤدي هذه الجائحة بحسب تقرير الإسكوا إلى انضمام 8.3 مليون شخص إلى صفوف الفقراء عام 2020 ، كما ستؤدي الى فقدان الملايين من العمال لوظائفهم .

اتبعت غالبيه الدول العربية ســـياســـات الطوارئ للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة ، لكن وبحســـب التوقعات فإن آثار الأزمة قد تمتد إلى عام 2021 وربما اكثر مما سيجعل من الضروري تبني سياسات فاعله وعاجلة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية الشاملة ، وهو ما يمثل ضغطا كبيراً على أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية حيث تضـــع هذه الاخيرة أمام الحكومات تحديات تتطلب منها حواراُ بناءاً بين مختلف أطراف الانتاج الفاعلة من جهة ووضع الخطط وتطوير التشريعات واستحداث آليات وتبني سياسات اجتماعية واسعة النطاق لمواجهة جائحة كوفيد 19 من جهة أخرى.

وتعتبر الحماية الاجتماعية من الحقوق الأساسية للعمال ومن شروط العمل اللائق، فقد عملت تشريعات الحماية الاجتماعية على تأمين حياة كريمة وآمنة للعمال ووقايتهم من نتائج فقدان العمل أو عدم توفره وتوفير الخدمات الصـــحية والتعليم وكل شـــروط الحياة الآمنة، ووقايتهم أيضـــا من آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والبيئية والأوبئة .

1- تأثير جائحة كورونا / كوفيد 19 على أوضاع العمال ودور أطراف الانتاج في تعزيز شروط العمل اللائق

تداعيات جائحة كورونا/ كوفيد 19 على أوضاع العمال

تمثل شروط العمل اللائق الحد الأدنى الذي يجب مراعاته في وضع الأزمات أياً كان نوعها فمنذ الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 لم يشهد العالم كارثة على مستوى أسواق العمل وأوضاع العمال والمؤسسات كالتي يشهدها حاليا مع كارثة وباء كورونا/ كوفيد 19، حيث أن معايير العمل المتعلقة بشروط الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية وحماية الأجور وحماية العمال من ذوي الفئات الخصوصية والهشة من التمييز وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلها تمثل شروطا وجب حمايتها من قبل أطراف الانتاج خلال الازمة وبعدها.

وتعتبر بعض المهن أكثر تضررا من غيرها حيث يتعرض العاملين فيها لمخاطر هذه الجائحة بشكل مباشر مثل العاملين بقطاع الصحة والعمال المنزليين.

ستكون خلال هذه الجائحة معايير العمل اللائق بمثابة صمام الأمان الذي يعمل وفقه الشركاء الاجتماعيين فهي عبارة عن خريطة الطريق، ودور منظمة العمل العربية يكمن في دعمها المستمر لأطراف الانتاج وفي حمايتها لهذه المعايير، كما تعمل من أجل دعم المؤسسات وتقديم التوجيهات والتوصيات من أجل ضمان شروط ومعايير العمل اللائق والمستدام وتوفير الارشاد لاصحاب الاعمال من أجل انجاح مرحلة رفع الحجر الصحي وتنمية قدرة الحكومات في اتخاذ التدابير الملائمة وتعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

ومن تأثيرات تفشي وباء فيروس كورونا المستجد/ كوفيد 19 أنه سيؤدي إلى انخفاض مدوي في ساعات العمل خلال الثلث الأول والثاني لسنة 2020 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019 اذ سجل مرصد منظمة العمل الدولية نسبة انخفاض ساعات العمل للثلاثي الثاني لسنة 2020 ب 10.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم، أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل (العمل بنظام 48 ساعة في الأسبوع) ومن المتوقع حدوث انخفاض كبير في ساعات العمل في الدول العربية

10.3% أو قرابة 6 ملايين وظيفة بدوام كامل (48 ساعة في الأسبوع)[1].

ويعود هذا الارتفاع في نسبة فقدان ساعات العمل الى التدابير التي تم اتخاذها في أغلب البلدان العربية وتتعلق بتمديد وتوسيع اجراءات الحجر الصحي، هذا الى جانب تعرض عديد القطاعات الى خطر حدوث تداعيات أكثر قسوة وتهم تسريح العمال وتخفيض الأجور وساعات العمل .

ينتمي نصف عدد المؤسسات في قطاعات لحقها الضرر والعاملين لحسابهم الخاص في العالم الى قطاع التجارة جملة وتفصيلاً، وتعتبر الوظائف في قطاع الخدمات والاقامة والمطاعم والنقل الأكثر هشاشة في الأزمة الاقتصادية الحالية.

العمال في القطاع غير المنظم

يبلغ عدد العمال في القطاع غير المنظم على مستوى العالم 1.6 مليار عامل تضرروا بسبب الحجر وانخفضت دخولهم بنسبة 60% وهو ما يدعو الى اتخاذ اجراءات سريعة لحماية المؤسسات الصغيرة والعمال.

وتبلغ نسبة العاملين غير النظاميين في الدول العربية 54.7% (سنهم 25+) أي ما يعادل 27 مليون عامل.[2]

ويفتقد القطاع غير المنظم لشروط العمل اللائق من غياب التعاقد والحماية الاجتماعية وهو الأكثر تضررا وخاصة النساء اللاتي يمثلن غالبية اليد العاملة.

يعتبر القطاع غير المنظم معضلة الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط ،باعتباره يؤمّ أعدادا لا بأس بها من العمالة بأجر والعاملين لحسابهم الخاص و تمثل النساء نسبة هامة لا بأس بها في هذا القطاع،وهو ما يطرح مسألة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من تدابير الوقاية والتشخيص والعلاج لتشمل هؤلاء العمال مسألة عاجلة أثناء الحجر الصحي أو بعده.

وحيث أن جائحة كورونا/ كوفيد 19 قد كشفت مدى هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب بلداننا العربية خاصة بالنسبة للعمال الذين يعملون في أوضاع هشة مثل العاملين بدوام جزئي

[1] مرصد منظمة العمل الدولية :كوفيد 19 وعالم العمل ،تقديرات 27 مايو 2020/ لا تشمل هذه الإحصاءات لا تشمل الدول العربية لشمال افريقيا

[2] مرصد منظمة العمل الدولية :كوفيد 19 وعالم العمل ،تقديرات 27 مايو 2020/ هذه الإحصاءات لا تشمل الدول العربية لشمال افريقيا

والعمال المؤقتين والعاملين لحسابهم الخاص، فهؤلاء يمثلون غالبية اليد العاملة بالقطاع غير المنظم وهو ما يجعل شمول برامج الحماية الاجتماعية لهم نوعا من الاستثمار لتحقيق التنمية والاستقرار.

ويمثل الشباب نسبة هامة في القطاع غير المنظم في البلدان العربية 71,2 % أعمارهم بين 15 و24 سنة وخاصة الشابات62.6% فكل هؤلاء مهددون بخطر فقدان وظائفهم وفرص العمل اللائق تكاد تكون منعدمة بالنسبة اليهم [3].

ان الزيادة في نسبة البطالة في العالم خلال سنة 2020 وما بعدها ، يتوقف على مدى جدوى الاجراءات السياسية المتبعة لحفظ الوظائف وتحفيز طلب العمالة عند استعادة الأنشطة الاقتصادية .

دور أطراف الانتاج في تعزيز شروط العمل اللائق

من هذا المنطلق ستواجه أطراف الانتاج عديد التحديات لاتخاذ التدابير والنظم الاجتماعية لحماية الأفراد والعمال من الآثار السلبية، وهو ما يطرح من جديد ملف اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وعصرنتها وفق التطورات الحاصلة في الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات لاستيعاب طبيعة الأزمة ومواجهة كارثة جائحة كوفيد 19 .

وباعتبار حجم هذه الكارثة الصحية، فإنه من الضروري تبني سياسات واسعة النطاق ومتكاملة للتخفيف من أثر الوباء، وتشمل هذه التدابير سياسات مالية ونقدية فعالة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز السلامة والصحة المهنيتين، وتنشيط الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.

دور الحكومات في الحفاظ على شروط العمل اللائق

تعددت استجابات الحكومات العربية على صعيد السياسات العامة لتشمل حماية مصادر الرزق والحفاظ على الوظائف ذلك أن المعطيات المتعلقة بالواقع الذي نعيشه حاليا يؤكد ارتفاع معدلات البطالة نتيجة غلق المؤسسات نهائيا أو وقتيا والتسريح الجزئي للعمال نتيجة تفشي الوباء، ولتخفيف وطأة هذه الآثار الكارثية وعلى المدى القصير قامت العديد من الحكومات العربية باتخاذ تدابير عاجلة تتمثل في :

- تقديم منح لمساعدة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قدمت لبعض أصحاب الأعمال في قطاعات مختلفة كالسياحة والصناعة والنقل والخدمات دعما لتجاوز صعوباتها الناتجة عن انعدام أو النقص في الانتاج وذلك قصد الحد من تسريح العمالة، وكذلك اتخاذ تدابير ضريبية ومالية مؤقتة تتعلق بتيسير اسناد القروض وتأجيل سداد المستحقات السيادية والضريبية على الشركات

[3] مرصد منظمة العمل الدولية :كوفيد 19 وعالم العمل ،تقديرات 27 مايو 2020/ هذه الإحصاءات لا تشمل الدول العربية لشمال افريقيا

المتأثرة والاستفادة من الاعفاءات الضريبية وأقساط التأمينات الاجتماعية وبرامج النهوض الاقتصادي، فنجد على سبيل المثال بعض الدول العربية أصدرت بعض المراسيم المتعلقة بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأُجرائها المتضررين وذلك من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل والجزئي توقيا من تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19".

- تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين لتجعلها أكثر صمودا أمام الأزمات والكوارث المستقبلية عبر ضمان الحوكمة والفاعلية وتوسيع قاعدة الفئات المستفيدة في أوقات الأزمات.

- تأمين مناخا من الديمقراطية يقبل بأسس الحوار الاجتماعي الفاعل بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وبناء مناخ من الثقة وتعزيز الحريات النقابية وحماية حق التنظيم حتى يلتزم اصحاب الاعمال والعمال بمختلف القرارات والتدابير التي من شأنها ان تكون محل أخذ ورد وتجاذب بين مختلف الاطراف.
- اتخاذ اجراءات عاجلة كاستحداث الوظائف بدعم الاستثمار وانشاء صندوق تعويض البطالة وخاصة لتعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم أو تعلقت لفترة دون أجر، كما هو الشأن لبعض البلدان العربية التي أصدرت بشكل عاجل بعض المراسيم لحماية العمال وتعليق العمل ببعض أحكام مدونات الشغل التي تبيح لصاحب العمل انهاء استخدام العامل لأسباب ذات طابع اقتصادي او هيكلي او غيرها (في حالة القوة القاهرة).

دور منظمات العمال في حماية شروط العمل اللائق

تعتبر المسؤولية المطروحة على عاتق منظمات العمال كبيرة حيث يجد العامل نفسه في معادلة صعبة بين الحفاظ على صحته وصحة الأخرين -خاصة في حالة اصابته - والالتزام بالحجر الصحي، وبين الابقاء على دخله ،من هذا المنطلق فإن مهام النقابات تكمن في :

- توعية العمال وحثهم على الحفاظ على أنفسهم وعلى زملائهم باتباع اجراءات الوقاية والصحة والسلامة المهنية.
- التفاوض من أجل ايجاد الحلول والخطط البديلة لإنقاذ المؤسسات والابقاء على الوظائف و الأجور الدنيا.
- الدفاع عن الحق في التنظيم والحريات النقابية خاصة أثناء الجائحة
- توعية العمال بحقهم في الحماية الاجتماعية كحق أساسي .
- تقديم الدعم النفسي والقانوني للعمال المتضررين من الجائحة (صحيا وماليا)

- تنظيم لقاءات وأنشـطة تهم التثقيف النقابي وحقوق العمال باعتماد وسـائل اتصـال تأخذ بالاعتبار تدابير الصحة والسلامة المهنية

دور منظمات أصحاب الأعمال في حماية شروط العمل اللائق

على أصـحاب الأعمال جعل حماية العمال أولوية على الأرباح فهم معيار صـمود المنشـأة أمام الجائحة وهم مطالبون ب:

- اسـتشـارة العمال واعلامهم بحقيقة الوضـع والتدابير التي يجب اتخاذها لحماية أنفسـهم وحماية المؤسسة وتمكين العمال الذين فقدوا وظائفهم من حقهم في خدمات الاستخدام والتدريب المهني قصد اعادة ادماجهم في سوق العمل .
- إعلام ممثلي العمال بأسباب غلق المؤسسة أو التسريح لعدد من العمال والتدابير التي يجب اتباعها وفقا للقوانين الوطنية.
- اتخاذ تدابير فورية للحماية الاجتماعية وحماية الحد الأدنى للأجور
- اتباع التدابير الحمائية وتقليص المخاطر لأدنى مسـتوى وما يعنيه من توفير الملابس والمعدات الوقائية على حساب المؤسسة.
- عدم التمييز بين العمال في الاستخدام والمهنة بما في ذلك العمال المهاجرين وخاصة عند الاصابة بعدوى فيروسية فصاحب العمل عليه الحفاظ على حق العمالة الوافدة من بلدان عربية .
- الاعتراف بالإجازة المرضية بأجر أو بنصف أجر للعمال عن الفترة المقضاة اثر الاصابة بالعدوى الفيروسية أو اثر التغيب عن العمل أثناء الحجر الصحي أو قصد الرعاية الطبية الوقائية او العلاجية وتخصيص مساعدات نقدية.
- التفاوض مع الحكومة ومنظمات العمال في إطار الثلاثية للوصـول الى حلول تخفف من وطأة الجائحة على المؤسسة وتحفظ العمل شروط العمل الآمن واللائق للعمال.

تعتبر العودة الى العمل بعد فترة الحجر من أهم القضـايا التي شـغلت أطراف الانتاج الثلاثة في غالبية الدول العربية ومثلت جوهر الحوار الاجتماعي في الفترة الحالية وذلك لضـرورة التأكد من اجراءات السلامة والصحة المهنية لحماية العمال.

ان دور منظمات العمال وأصـحاب الاعمال في هذه الفترة يجب أن يكون في اتجاه المشـاركة النشـيطة في مختلف الخطط الوطنية وتقديم المقترحات والبرامج البديلة التي من شـأنها أن تحمي العمل والعمال وتحافظ على شـروط العمل اللائق في مواجهة تداعيات الوباء باعتبار أن اعادة تشغيل المؤسسات يفترض اصلاحات هامة والقيام باجراءات وقائية تتعلق بتأمين الصحة والسلامة المهنية للعمال وهو ما سيكون له انعكاسات مالية عالية تتطلب اتباع سياسات فاعلة وجادة.

2-اصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية ومعايير العمل ودورها في مواجهه تداعيات جائحة كورونا/كوفيد19

تعتبر القوانين ومعايير العمل العربية والدولية الخاصة بالحماية الاجتماعية عنصرا حاسما في استراتيجيات الحد من الفقر ويمكنها ان تدعم وتحسن بصورة مباشرة سبل العيش والحياة الكريمة للمواطنين ، وتعمل برامج الحماية الاجتماعية على الحد من انعدام الامان و تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في وجه الأزمات والكوارث ، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إلزام الدول الأطراف ان تعترف بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي وتضمنت اتفاقية العمل العربية رقم 3 الصادرة عن منظمة العمل العربية بشان المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية العديد من الاحكام الهامة التي ينبغي على الدول الالتزام بها

خاصة في مجالات الرعاية الصحية و تامين البطالة والتامين ضد العجز والشيخوخة والتامين ضد الوفاة وتامين الامراض المهنية واصابات العمل وكذلك الاتفاقية رقم 14 بشان حق العامل في التأمينات عند انتقاله للعمل في دولة أخرى والتوصية رقم 9 بشان الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم وقد تضمنت هذه الأدوات القانونية أحكاما ومبادئ تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية التي تسعى اليها المنظمة وتعتبرها هدفا اساسيا من اهدافها.

وقد عكست ازمه كورونا/كوفيد 19 أهميه الاستثمار في الحماية الاجتماعية وترتيب الاولويات وتوظيف الموارد والتخطيط التشاركي والتكاملي بين المجتمع المدني والحكومات و كافة الجهات التشريعية والتنفيذية وطرفي الانتاج لضمان وجود نظام حمايه اجتماعيه حقيقيه لجميع فئات المجتمع ووضع اطار قانوني يمكن من الوصول الى نظام يجمع ما بين ما هو موجود حاليا في شبكات الامان الاجتماعي وبين ما اظهرته تلك الازمه من قصور وسلبيات للوصول الى مفهوم الحماية الاجتماعية الحقيقية ومأسستها عبر قانون وتشريع حديث ونظام دائم يهدف لسد الفجوات والثغرات والتغلب على التحديات التقليدية والتي اظهرتها الجائحة ، فالحماية الاجتماعية نطاقها كبير جدا وتشمل على المساعدات والتأمينات والخدمات وسياسات سوق العمل وهي اليوم بحاجه الى استراتيجيات وانظمه وقوانين جديده و مؤسسات تمتلك اراده التغيير خاصه فيما يتعلق بفلسفة اولويات برامج الحماية الاجتماعية بوصفها اداه للتنمية وليست وسيله للتعامل مع الفقراء.

ان الازمات الكبرى والمفاجئة التي تمر بها الدول تعتبر فرص لاختبار فعالية السياسات العامة القائمة ، وهذا بالذات ما نتج عن جائحة كورونا الذي اختبر وبكل قوه مدى فعالية منظومه الحماية الاجتماعية المعمول بها في العديد من البلدان العربية وقد ظهرت جليا اوجه القصور في استراتيجيات الحماية الاجتماعية بالتزامن مع ظهور هذه الازمه التي جددت معاناه الفقراء والفئات الاقل رعاية في ظل قصور او عدم وجود قوانين وتشريعات تعينهم على العيش بكرامة واستقرار وتجنبهم مراره الحياه وفقدان مصدر دخلهم.

ومع تصاعد ازمه كورونا/ كوفيد19 أزيح الغطاء عن واقع الحماية الاجتماعية واستراتيجياتها المختلفة حيث ظهرت العديد من الفجوات والثغرات في سياسات وتشريعات الحماية الاجتماعية اثرت ومست حياه الملايين من الناس الامر الذي قوبل بدعوات عاجله لإقرار قوانين وانظمه فعاله توفر الحماية الاجتماعية للفئات الاقل رعاية التي تأثرت بشده جراء هذه الازمه مع ضرورة وجود مؤسسات قويه وفعاله تستطيع التعامل والتغلب على تلك المشكلات الطارئة التي اظهرتها الازمه من خلال اجراءات اكثر عدالة ونوعيه وشموليه على اساس حقوقي وعادل وشفاف.

التحديات التشريعية لنظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية

تواجه انظمه الحماية الاجتماعية مجموعه من الصعوبات والتحديات تعود لعدد من العوامل من اهمها نقص التشريعات والقوانين وقله الموارد المالية وعدم شمولية وتغطيه كافة شرائح المجتمع وسوء اداره صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاخرى المعنية بالحمايه الاجتماعيه مما يجعل دورها غير كافي ولا يمكنها من مواجهه الاثار السلبية لجائحة كورونا وقد ظهر جليا ان معظم انظمه التأمينات الاجتماعيه و برامج الوقاية من الوقوع في الفقر مازالت غير كافيه وترتكز في الغالب على التامين ضد الشيخوخة والعجز والوفاه والتامين ضد اصابات العمل وان التامين الصحي رغم ضروراته لا يحظى بالاهتمام اللازم كما ان تامين البطالة لا يحظى بإشارة واضحه في السياسات الاجتماعية ولا يطبق بشكل فعال في معظم الأحيان ، وفيما يلي نرصد اهم مضامين التشريعات والسياسات المطلوبة لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية **لمواجهه تلك الازمه :**

- الاسراع في تطوير نظم وتشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بازمه كورونا/ كوفيد19.
- تبني رؤيه مستقبليه قصيره او متوسطة الاجل بهدف تطوير نظم التأمينات الاجتماعية لتكون جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية العربية تعمل على تعزيز دور الامن والسلم الاجتماعي.
- اهميه التصديق والالتزام وتفعيل العمل بالاتفاقيات الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

- تدعيم وتطوير اليات عمل انظمه التأمينات الاجتماعية الحالية بما يؤمن ضمان الحصول على المزايا وملاءمتها لمستويات معيشة مقبولة عند استحقاقها.
- العمل على دمج او تكامل الصناديق المختلفة للتأمينات الاجتماعية بما يضمن كفاءه ادارتها وحسن استخدام مواردها.
- تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكات امان اجتماعي جديده أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل.
- العمل على توفير شبكات الامان الاجتماعي بشكل يساهم في تنمية وتعزيز قدرات القوي البشرية وامكانياتها في مواجهه المخاطر والازمات وجعلها عناصر فاعله في عمليات التنمية المستدامة.
- التوسع في نطاق عمل انظمه التأمينات الاجتماعية بحيث يتم ادخال انواع واشكال جديده من التأمين لمواجهه المخاطر التي افرزتها جائحة كورونا / كوفيد 19.
- التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين وعمال المنازل و اولئك الذين يمارسون اعمالا هامشيه في القطاع غير النظامي.
- العمل على اشتراك هيئات ومنظمات المجتمع المدني والاستفادة من خبرات الهيئات والمنظمات الدولية والعربية من اجل تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج حماية اجتماعيه فعاله ومتكاملة.
- ضرورة مشاركه أطراف الانتاج عند اعداد التشريعات والقوانين بما يضمن مشاركه اوسع في عمليه صنع القرار مع التقيد بمبدأي الشفافة والمساءلة.
- التأكيد على اهميه تعزيز ومواصلة منظومه العمل الاجتماعي العربي المشترك والاستفادة من الخبرات والجهود المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.

في اوقات الازمات الكبيرة مثل كارثة كورونا / كوفيد 19 التي ادت الى شلل العديد من اوجه الحياة الاقتصادية سيقل احساسنا بالقلق اذا كانت التشريعات الاجتماعية تضمن لنا الحماية من المخاطر.

3-دعم أسس الحوار الفاعل و علاقات العمل الحكيمة لمواجهات تداعيات جائحة كورونا/ كوفيد 19 على المؤسسات والعمال

يمر العالم بأوقات عصـيبة منذ ظهور فيروس كورونا المسـتجد والذي بات يمثل تهديدا عالميا بحق وقد أزاحت تداعيات الفيروس الستار عن أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره ضرورة ماسة و اداه فعاله للتشـاور والتماسـك الاجتماعي من خلال السـعي للتفاهم المشـترك والوصـول إلى حلول مناسبة حول مختلف القضـايا والمصـالح

المشـــتركة وتكريس ثقافة الحوار بكل أشـــكاله و مســـتوياته ، حيث لم يعد الحوار قاصـــرا على مضـــامين محددة سلفا أو في أوقات محددة سلفا بل اصبح يكتســـي بعـدا اســـتراتيجيـا متعـدد الأغراض والأبعاد وخاصـــة في أوقات الأزمـات وأن إيجـاد هيئـات للحوار الاجتماعي وماسستها في الأوقات و في الظروف العادية يكون لها دور كبير في أوقات الأزمات مثل التي نحن بصـــددها حيث يمكن من خلالها إيجاد حلول للاختناقات التي يواجهها المجتمع بإرادة وبإسـهام ودعم الشـركاء الاجتماعيين وكافة الفاعلين والحد من التداعيات السـلبية للفيروس و تحجيم آثارها على أطراف الإنتاج الثلاثة .

- يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأســاســية التي قامت عليها منظمة العمل العربية باعتبارها المنظمة العربية ذات التمثيل الثلاثي التي تعمل على ترســيخ الحوار الاجتماعي كوســيلة وأداه فعاله لحل المشـكلات و تحقيق السـلام الاجتماعي، وتهدف عبر أنشـطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماع الثلاثي الفاعل و تطوير الياته و توسيع مجالاته وتكريسه عمليا كأداة للحوكمه الاقتصـــادية والاجتماعية الرشـــيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شـــاملا لمختلف قضـــايا التنمية و الإنتاج والتشـــغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات التي خلفها فيروس كورونا المستجد تستوجب بكل إلحاح تضافر و تكامل جهود شركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .
- اتخذت العديد من الحكومات سياسات و مبادرات لحماية مجتمعاتهم من تداعيات وباء كوفيد 19 من خلال دعم دخول الفئات الفقيرة والمهمشة غير الخاضعة لنظم الحماية الاجتماعية و الفئات

الأولى بالرعاية، و عددا من الإجراءات لتحفيز الاقتصـــاد، ولكن حجم التحديات التي لازالت تتصاعد من جراء أزمة كورونا لم يعد ممكنا للحكومات بمفردها مواجهتها، الأمر الذي يستدعي تضـــافر و تكامل جهود شـــركاء الإنتاج كل من موقعه في إطار الحوار الثلاثي لمعالجة هذه القضايا وبالشكل الذي يخفف من عبء الأزمة على المتضررين منها وينحو نحو حماية شرائح المجتمع الأولى بالرعاية.

توسيع الحوار الاجتماعي

- أن التشـاور حول أزمة كورونا / كوفيد 19وتقييم آثارها السـلبية على عناصـر الإنتاج والتنمية واسـتكشـاف تداعياتها الحالية والمسـتقبلية و تأثيراتها متوسـطة او طويلة الأجل ووضـع حلول ومبادرات، يسـتدعي توسـيع دائرة الحوار بحيث يشـمل بالإضـافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات / منظمات أصـــحاب الأعمال/نقابات العمال) أطراف فاعلين آخرين كمؤسـســات الضـمان الاجتماعي والمجالس الاقتصـادية والاجتماعية و وزارات التخطيط والاقتصـاد والمالية و التعليم ومؤسـسـات التعليم الفني والتدريب المهني بالإضـافة إلى المؤسـسـات المالية وبعض هيئات المجتمع المدني والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية، فقدرة المجتمعات على تحمل تبعات الأضـــرار التي خلفتها أزمة كورونا تســتدعي حوارا اجتماعيا موســعا لمواجهة أزمة كورونا وما بعدها بشـــكل فعال ، كما يجب التأكيد على أهمية عقد اجتماعات دورية لهيئات الحوار الاجتماعي المعتمدة على كافة المستويات لمتابعة مستجدات أزمة كورونا ووضع الحلول العاجلة و المبادرات للحد من الآثار السلبية لانتشار هذا الوباء على قطاعات العمل و الاقتصاد والتنمية مع التحلي بروح المسؤولية والتوافق بقصد بلوره ميثاق اجتماعي لمجابهة الأزمات.

مجالات وموضوعات للحوار الاجتماعي في ظل جائحة كورونا / كوفيد 19

- ان جائحه كورونا سـيكون لها أثار عميقه وطويلة المدى على العمالة وعلى الاقتصـاد العالمي وعلى معدلات التنمية، وأن الغموض الذي لا زال يحيط بمدة تأثير هذه الجائحة يضـــيف عبئا اقتصـــاديا آخر يتمثل في التخوف من ضـــخ اســتثمارات في المســتقبل غير الواضـــح من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال مما سيؤثر على فرص التشغيل للداخلين الجدد في أسواق العمل، الأمر الذي باتت معه الدول أمام خيارين كلاهما صعب اما اقتصاد ينهار أو صحة تكون عرضة للخطر، ونجاح الدول الحقيقي يكمن في تحقيق التوازن بينهما.
- التشـاور حول سـبل تعزيز الحماية الاجتماعية وتقديم سـياسـات تحفيزية للفئات التي تضـررت بشـكل مباشـر من تداعيات فيروس كورونا و تشـمل الفئات المهمشـة والفقيرة والأولى بالرعاية والعاملين في القطاع غير المنظم وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة و العاملين في

القطاعات الخدمية التي تضـررت نتيجة لإغلاق المحال التجارية وتعطيل الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعية و البحث عن سبل توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات .

- إعادة توجيه خطط التنمية نحو المشـــاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة مع مراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- التشــاور حول ســبل مواجهة تأثيرات فيروس كورونا على العمالة والتوظيف من خلال التدابير التي تهدف للحفاظ على فرص العمل القائمة وتوجيه المساعدات الى الشركات والمؤسسات التي تحرص على الحفاظ على عمالها وموظفيها.
- التشــاور حول ســبل حماية العاملين في أماكن العمل، واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء انتشــار الفيروس والإصــابة به وحماية العمال وأصـــحاب الأعمال في أماكن العمل.

- بحث سـبل تعزيز علاقات العمل في ظل الانماط الجديدة للعمل ، والحوار حول التعاقدات في ظل هذه الانماط وتطوير سياسات الاجور بما يتلاءم مع تلك الانماط.
- سبل دعم القطاعات الأكثر تضررا من جراء أزمة كورونا لمساعدتها على مواصلة تواجدها في سوق العمل، والعمل على الحفاظ على الوظائف ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على مجابهة التحديات التي خلفتها أزمة كورونا والاستمرار في ممارسة نشاطها .
- توسيع قاعدة الحوار ليشمل الفئات الأولى بالرعاية كعمال الزراعة والنساء العاملات والعاملين في الاقتصاد غير المنظم
- وضــع اســتراتيجيات دعم وتحفيز في مختلف القطاعات لدفع عجلة النمو الاقتصــادي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي و مراعاة البعد الاجتماعي في عمل المنشأت الاقتصادية من خلال حزم تشجيعيه ، مع ربط الاستفادة من الحزم التشجيعية للمؤسسات بالحفاظ على العمالة.
- الحوار حول مســتقبل العمل ووظائف المســتقبل التي عكســتها أثر أزمة كورونا على أســواق العمل، والتي شكلت قيمة مضافة جديدة للحوار الاجتماعي.
- انعكاســات الرقمنه والعمل عن بعد على العمال والمؤســســات وظروف التشــغيل وطرق إنجاز العمل وتأثيرها على علاقات العمل.
- أهمية البعد الاجتماعي لمســتقبل العمل والنظام المعياري والأخلاقي الذي ســيحكم الوظائف في المستقبل في ظل تداعيات أزمة كورونا / كوفيد 19.

وتبقى ديمومة الحوار الاجتماعي أمر هام وأساسي قبل وأثناء جائحه كورونا وكذلك بعدما تنتهي بإذن الله، وأن يكون هناك حوار عربي لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية وبحث إمكانية إنشاء صندوق عربي لمواجهة التداعيات الاجتماعية التي خلفها فيروس كورونا – كوفيد 19 على أسواق العمل، وهو ما يستدعي تعاوناً عربياً من خلال عقد اجتماع عربي يعزز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، والبحث عن صياغة جديدة لتعزيز التشاركية العربية في أسواق العمل العربية كركيزة للتكامل والتعاون على المستوى العربي.

4-آثار جائحة كورونا / كوفيد 19 على بيئة العمل

في ظل تصاعد وتيرة الأزمة العالمية واستمرار تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ كافة الدول من التباعد الاجتماعي الاجراء الاحترازي الأكثر أهمية للتخفيف من تزايد حالات العدوى في ظل هذا الوباء ، وما خلفه من إغلاق لاماكن العمل وتوقف التصـــنيع والركود في العديد من الأنشـــطة الاقتصادية.

يأتي **العمل عن بعد** ليمثل كلمة الســـر لتحقيق التوازن بين تشـــغيل عجلة الإنتاج من جهة ، والالتزام بـالإجراءات الاحترازيـة اللازمـة للوقاية من العدوى من جهة أخرى ، وهو ما نبهـت لـه منظمـة العمـل العربيـة مبكراً من ضـــرورة الاهتمام بـالأنمـاط الجديدة للعمل ومحـاولـة تقنينهـا واســـتثمـار التكنولوجيـا في تحســين و تطوير بيئة العمل ومناقشـــة كافة الإشـــكاليات التي تواجه الانتقال نحو بيئات عمل اكثر ذكاء تستخدم التكنولوجيات الحديثة و تراعى حقوق العمال في بيئة عمل آمنه ومستقرة .

التحديات التي تحيط ببيئة العمل والتي فرضتها جائحة كورونا:

- فقد جاء كوفيد 19 مبرهنا على ضرورة الاسراع في اعادة تشكيل مهارات العمال ليكونوا اكثر قدرة على التكيف الســـريع مع أنماط العمل الجديدة التي فرضـــتها الازمة ، وإذا كانت منظمة العمل العربية تتبنى منذ وقت مبكر التوجه نحو التدريب التقني لأعداد كوادر عربية متســـلحة بكافة الادوات والتقنيات والاســاليب التكنولوجية الحديثة لتكون قادرة على المنافســة في أســواق العمل المستدامة ، أصـبحت هذه المهارات اليوم - بفعل الازمة - السـبيل الوحيد لعدم الانضـمام إلى صفوف البطالة .
- ينطوي الاعتماد بشـــكل واســـع على العمل عن بعد ، العمل من المنزل وغيرها من الانماط العديدة التي تطورت ســـرعة نتيجة الازمة على اشـــكاليات عديدة ، بداية من حالات التوتر والقلق في صـفوف العمال خوفاً من فقدان وظائفهم أو لعدم قدرتهم على التأقلم جسـدياً ونفسـياً وذهنياً للنمط الجديد في العمل .
- بقدر ما يساهم العمل من المنزل في التخفيف من الازمات المرورية ويوفر الوقت المستهلك في الذهاب والاياب إلى مكان العمل مما يمكن اســتثماره في زيادة ســاعات العمل ، الا انه يطرح

تحديات من اهمها مدى توفر التكنولوجيات اللازمة لأداء العمل من المنزل ، كذلك تفاوت خبرات العمال في التعامل مع مثل هذه ادوات لإنجاز اعمالهم.

- ضعف البنية التحتية للاتصالات في عدد من الدول العربية من أبرز تحديات التحول نحو بيئة العمل الرقمية التي لم تصبح خيارا بل ضرورة تقتضيها الحاجه إلى الخروج من الازمة بأقل الخسائر الممكنة .
- تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان حوالي 10.3 % من ساعات العمل خلال الفترة القادمة، وستشهد الايام القادمة العديد من التغيرات في شروط وظروف العمل لذا أصبح من الضروري مناقشة كيفية اعتماد العمل من المنزل والعمل عن بعد والعمل الجزئي أنماطاً مهنية قانونية ووضع الاليات اللازمة للرقابة عليها وتقييمها[4].

التغيرات التي طالت بيئة العمل في مرحلة انتشار فيروس كورونا / كوفيد 19

بعض هذه التغيرات ستعود لسابق عهدها قبل الجائحة ، لكن العديد منها ستعمل المؤسسات مدفوعة بالضغوط المالية التي تعرضت لها على الإبقاء عليها مستقبلاً :

- يفرض العمل عن بعد نفسه بديلا قويا في مختلف الاعمال الإدارية والمهن التي لا تنطوي على مهام تستوجب تواجداً مباشراً في مكان العمل ، والذي بدأ كإجراء احترازي اتخذته المؤسسات للحد من الاختلاط وتقليل فرص العدوى ، الا ان اعتماده بشكل أوسع قد يشكل فرصة لبعض المؤسسات للتقليل من النفقات التشغيلية (ايجارات المكاتب الكبيرة ، فواتير الكهرباء .....إلخ)
- اعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة كآليه لعقد الاجتماعات والمؤتمرات الكترونياً عبر برامج وتطبيقات تقنية ، وبالتالي ترشيد الميزانيات الخاصة بالسفر والتنقل ، وفي هذا الاطار نجد أن شركات البرمجة تكثف جهودها في تصميم وتطوير برامج الاجتماعات عن بعد بشكل اسرع .
- انتشار ثقافة الفحص الطبي الدوري للموظفين والذي كان يفرض في العديد من الدول كإجراء ابتدائي عند التعيين وفقط .
- الاعتماد بشكل أكبر على الروبوتات وآلات التوصيل الالكترونية في المتاجر والمطاعم وشركات الشحن تفعيلاً لمبادئ التباعد الاجتماعي .
- التوجه إلى اللامركزية في التصنيع المصاحب للحد من الاستيراد والتغيرات في سلاسل الامداد والتموين .

[4] مرصد منظمة العمل الدولية : كوفيد 19 وعالم العمل ،تقديرات 27 مايو 2020/ هذه الإحصاءات لا تشمل الدول العربية لشمال افريقيا

- تبني تكنولوجيات أكثر تقدماً لمواكبة التطور الســـريع جدا في التقنيات عبر التطبيقات المختلفة للهاتف المحمول .

التحولات المستقبلية في بيئة العمل

ســـتتطلب هذه التحولات وقتاً لإكمالها والتأقلم معها خاصـــة في ظل ما تنطوي عليه من كلفة تطوير البنى التحتية لبيئة العمل بالإضافة إلى الوقت الذي سيستغرقه ترسيخ ثقافة العمل عن بعد في أسواق العمل مما يستلزم :

- تعزيز الامكانيات التكنولوجية للشباب لزيادة فرصهم في العمل المستقل عبر التسويق الالكتروني والمنصات التكنولوجية ورفع قدراتهم في العمل عن بعد .
- تجهيز المؤسسات لمنظومة العمل عن بعد التي تراعي تطوير وصيانة التجهيزات التكنولوجية اللازمة لمنصات الاعمال الالكترونية ورفع إمكانيات التخزين الالكترونية.
- إنشـــاء بيئة عمل افتراضـــية موازية لبيئة العمل الحقيقية من خلال التحول الرقمي لمواجهة آثار هذه الازمة والتأقلم السريع مع أي أزمات قد تظهر مستقبلا .
- إعادة توزيع العمال على المساحة المخصصة لهم داخل مكان العمل بما يعمل على تقليل فرص العدوى من أي فيروس قد يظهر مستقبلاً.
- ضمان توفير بيئة تكنولوجية آمنه من خلال مراعاة الضوابط المتعلقة بالحفاظ على خصوصية وسرية البيانات وتقنين الصـلاحيات الخاصـة بالدخول على الأنظمة التكنولوجية لإنجاز العمل عن بعد ومتابعة الموظفين وتقييم العمل وحساب ساعات العمل.

خاتمـــــة

إن تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية يخرج من رحم الأزمات ولعل هذه الأزمة بما كشفت عنه من ثغرات في غالبية نظم التأمينات الاجتماعية تكون بارقة أمل لإصلاح جذري وتطوير مستمر لا تحكمه موازنات اقتصادية فقط انما يتضمن مشروع مجتمعي يفضي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة.

ان هذه الجائحة جاءت لتذكر بأهمية نظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي توفر الأمن الاجتماعي للطبقات الضعيفة والفقيرة ، مما يستدعي تجديد الدعوة لإعادة النظر في السياسات المالية وتوجيهها نحو نظم اجتماعية فاعله أكثر شمولا وعدالة.

ومع استمرار انتشار وباء كورونا / كوفيد 19 في غالبية البلدان العربية ، تؤكد منظمة العمل العربية على أهمية اتباع خطط واتخاذ تدابير لدعم المؤسسات وتحفيز الاقتصاد وايجاد تدابير لحماية العمال في مكان العمل بتوفير بيئة عمل آمنة وهو ما يمثل تحدياً أمام أطراف الانتاج الثلاثة ويحتاج لتعاون وارساء حوار اجتماعي بناء من أجل ايجاد الحلول لمواجهة تداعيات هذا الوباء على اقتصادات الدول العربية و أسواق العمل.